

وثيقة معلومات حول البرنامج

مرحلة التقييم

تقرير عدد : PIDA 34556

| | |
|---|---|
| اسم العملية | تونس : مشروع التعليم العالي من أجل دعم التشغيلية (P151059) |
| المنطقة | الشرق الأوسط وشمال افريقيا |
| البلد | تونس |
| القطاع | التعليم العالي (80%)، التكوين المهني (10%)، خدمات اجتماعية أخرى (10%) |
| المواضيع | التعليم من أجل اقتصاد المعرفة (80%)، تحسين أسواق الشغل (20%) |
| آلية الإقراض | تمويل مشاريع استثمارية |
| الرقم التعريفي للعملية | P151059 |
| الطرف المستعير | وزارة التنمية والتعاون الخارجي |
| الوكالة المكلفة بالتنفيذ | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا |
| التصنيف البيئي | غير مشروط |
| تاريخ إعداد / تحيين وثيقة معلومات المشروع | 19 نوفمبر 2015 |
| تاريخ المصادقة / نشر وثيقة معلومات المشروع | 25 نوفمبر 2015 |
| التاريخ التقديري لإتمام الموافقة | 16 أكتوبر 2015 |
| التاريخ التقديري لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين | 15 فيفري 2015 |
| قرار هيئة المراجعة (ابتداء من وثيقة القرار) | |

1. سياق المشروع - السياق الوطني

منذ جانفي 2011، وبعد أن مرّت تونس بثورة غير مسبوقة كانت وراء تفجير ما سمي بالربيع العربي، انخرطت البلاد في مرحلة تحول ديمقراطي انتهت بانتخاب المجلس التأسيسي في أكتوبر 2011 واعتماد دستور جديد وشامل يوم 26 جانفي 2014. ويلتزم هذا الدستور بحماية الحريات الأساسية مثل حرية المعتقد والمساواة بين الجنسين في الحقوق

والواجبات واعتماد اللامركزية وتعزيز قدرات الحكومات المحلية. وفي ديسمبر 2014، استكملت تونس خطوة أخرى نحو الديمقراطية من خلال انتخاب أول رئيس لها، في فيفري 2015، وتشكيل حكومة جديدة.

ومع ذلك، لا تزال البلاد تواجه تحديات لم يسبق لها مثيل. فقد تدهور الأداء الاقتصادي لتونس بشكل حاد في أعقاب الثورة، بعد أن عرف بعضا من التعافي في أواخر عام 2010، غداة أزمة أسعار الوقود والمواد الغذائية والأسواق المالية. ولا تزال البطالة تشكل معضلة مهمة، لا سيما لدى الشباب المتعلم. وقد قدرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2014) معدل الفترة الانتقالية من المدرسة إلى العمل (أي الوقت الذي يستغرقه الشباب لإيجاد عمل بعد مغادرة المؤسسات التعليمية) بست سنوات، مع تفاوت كبير حسب المناطق، علما وأن تونس الكبرى تحضى بأقصر مدة انتظار (أربع سنوات). وقد تفاقمت البطالة، وهي المتسببة الرئيسية في الإحباط الشبابي الذي أدى إلى ثورة جانفي 2011، خاصة لدى الشباب المتعلم. وتشكل ظاهرة الجماعات المتطرفة، مثل الدولة الإسلامية، تهديدات جديدة تمسّ بالتماسك الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، كم تجسد ذلك في الهجمتين الأخيرتين ضد عدد من السياح في مارس وجوان 2015. ويعتبر تجنيد الشباب التونسي من قبل الجماعات المسلحة المنخرطة في النزاعات في أنحاء المنطقة، الى جانب نسبة البطالة المرتفعة لدى الشباب، مصدر قلق كبير، خاصة إذا أضفنا مسألة المقاتلين العائدين إلى تونس. وحتى في الحالات التي لا تكون فيها البطالة سببا مباشرا للتطرف، فهي حتما ستولد أوضاعا هشة وغير مستقرة، تأثرا سلبا على ظروف عيش الشباب وعلى حياتهم المهنية في المستقبل.

والجدير بالذكر أن عددا كبيرا من خريجي التعليم العالي يسجلون نتائج سيئة على مستوى سوق الشغل. وقد بلغت نسبة بطالة خريجي التعليم العالي الذين تتراوح أعمارهم بين 15-64 سنة 29.2٪، سنة 2011، وهي نسبة عالية مقارنة بالمجموعات التعليمية الأخرى، وتفوق بكثير نسبة 13.3٪ المسجلة سنة 2005. وتمس البطالة الطويلة المدى خريجي التعليم العالي بصفة خاصة : 46.4٪ من المتضررين من البطالة طويلة المدى هم من خريجي التعليم العالي، حسب احصائيات سنة 2011. وفي حين يتوقع أن يتعافى النمو تدريجيا ليصل إلى 3.5٪ سنة 2015 (مقارنة ب 2.7٪ سنة 2014)، لا يُنتظر أن يكون هذا التعافي قويا بما يكفي لاستيعاب ارتفاع عدد طلبات الشغل الجديدة المتأتية من اليد العاملة المؤهلة. وقد ساهمت الهجمات الإرهابية الأخيرة من تدهور توقعات النمو في البلاد.

الى جانب ارتفاع المعدل الوطني للبطالة، تجدر الاشارة الى الفوارق الإقليمية الكبيرة في هذا المجال، حيث تفوق نسب الشمال الغربي والجنوب الشرقي المعدل الوطني. ففي حين بلغ معدل البطالة 13.3٪ على الصعيد الوطني سنة 2013، ارتفعت هذه النسبة الى 37٪ في ولاية تطاوين. وفي نفس السياق، يفوق معدل الفقر في الجهة أربع مرات النسب المسجلة بالبلاد، مقارنة بالمناطق الساحلية الأكثر ثراءا. وقد تسببت هذه الفوارق الإقليمية في تأجيج لهيب الاحتجاجات السياسية، وهو ما أسس لثورة 2011، التي انطلقت شرارتها من المدن والولايات المحرومة، أي الأكثر تضررا من البطالة.

وعلى الرغم من هذه التحديات، تمكن التحول السياسي من خلق جملة من الفرص التي مكنت البلاد من ارساء رؤية جديدة للنهوض بالاقتصاد وتحديد الأولويات الحاسمة المتعلقة بالإصلاحات. ولا تغض الحكومة التونسية الجديدة النظر عن الحاجة الملحة لتعزيز الانتعاش الاقتصادي والنمو المشترك، الى جانب معالجة مطالب الشباب المتعلقة بمزيد من المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ثم ان ارتفاع معدل البطالة لدى الشباب على وجه الخصوص يؤكد على

ضرورة اتخاذ خطوات جريئة من أجل تسريع وتعميق الإصلاحات المزعم ادخالها في قطاع التعليم. وتتمثل احدى هذه التدابير في توثيق الشراكة مع القطاع الخاص، باعتباره شريك ضروري لضمان تطابق المناهج مع متطلبات سوق الشغل، مع التركيز على تلك القطاعات التي لديها قدرة عالية على خلق فرص عمل كثيفة والاستثمار في الرأس المال البشري. وعلى سبيل المثال، فقد سلطت دراسة قام بها البنك الدولي مؤخرا (2014) الضوء على تمتع تونس بميزة تفاضلية تجعلها قادرة على الدفع بالقطاعات ذات القيمة المضافة العالية في بعض الخدمات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتصدير والخدمات المهنية والاتصالات والنقل والخدمات اللوجستية والسياحة والخدمات الصحية والصناعات التحويلية، مثل أنشطة النسيج وصنع الملابس الجاهزة والجلود والأحذية والصناعات الكهربائية والصناعات الكيماوية والزجاج والحديد والمواد الحديدية المعدة للبناء والصناعات الميكانيكية والتجهيزات المنزلية والصحية. وحتى يتسنى الارتقاء عبر القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، تحتاج تونس إلى تطوير رأس مال بشري كاف، متمتع بمهارات عالية.

السياق القطاعي والمؤسساتي

عرف التعليم العالي في تونس تطورا سريعا. ويعتبر التعليم من أهم الركائز التي تقوم عليها استراتيجيات النمو، وذلك منذ استقلال البلاد في منتصف الخمسينات. وقد توصلت تونس في التسعينات من اتاحة فرص الحصول على التعليم الابتدائي للجميع، في حين ارتفعت نسبة التسجيل الاجمالي في التعليم الثانوي لتصل الى 91٪، بعد أن كانت في أوائل التسعينات لا تتجاوز 52٪. وقد عرف عدد الطلبة المنخرطين بمنظومة التعليم العالي ارتفاعا سريعا بين 1985 و2005، حيث ارتفعت الأرقام من 102.000 الى 330.000 طالب، مما أدى الي ارتفاع نسبة التسجيل الاجمالي في التعليم العالي من 8٪ في أوائل التسعينات الى 29٪ سنة 2004 ثم 35٪ سنة 2011. إلا أن هذا النسق قد سجل شيء من التباطؤ منذ 2006، حيث لم يرتفع عدد الطلبة إلا بمعدل 2٪ سنويا في الفترة المتراوحة بين 2006 و2009، مما جعل عدد المسجلين وعدد المتحصلين على الشهادات يقلص نوعا ما، خاصة اذا ما اعتبرنا كذلك ظاهرة التراجع الديموغرافي. وبصفة عامة، وبالنظر للمستويات التعليمية، يمكن القول بأن تونس تتمتع بشباب متعلم، ذا طموحات تربوية مرتفعة. ويجب أن تتجاوز الاصلاحات المقرر انجازها نطاق التعليم العالي، إذ أن القطاعات الفرعية الأخرى تمتعت بدعم لا بأس به من طرف عدّة منظمات دولية مثل الاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية. إلا أن التعليم العالي لم يحض بذلك.

وقد عرفت نسب تسجيل النساء بالتعليم العالي ارتفاعا ملحوظا، في حين فاق نسق انخراط المتحصلات منهن على شهادات جامعية في سوق الشغل نسق انخراط النساء الأقل تعلما. وقد مثلت نسبة النساء 60٪ من جملة المتحصلين على شهادات جامعية سنة 2011 وارتفعت مشاركة المتحصلات منهن على شهادات جامعية في سوق الشغل الى 53٪، أي أقل بقليل من الأرقام المسجلة بالدول المتقدمة وأكثر بكثير من نسب النساء الغير متحصلات على شهادات جامعية. وقد بلغت نسبة المشاركة النسائية في سوق الشغل 27٪، اذا ما اعتبرنا جميع الفئات التعليمية. ومع ذلك، 40.8٪ من النساء المتخرجات من الجامعات عاطلات عن العمل، أي ما يقارب ضعف معدل البطالة لدى المتخرجين الذكور (21.2٪). وتطرح هذه الاختلافات الجذرية بين معدلات البطالة لدى خريجي الجامعات من الإناث والذكور تساؤلات تتجاوز مستوى عرض التعليم العالي، لتشمل مسائل متعلقة بعروض الشغل وبجملة من العوامل الثقافية. فقد يمكن ربط قضية

البطالة المرتفعة لدى المتخرجات من الجامعات بظاهرة واسعة الانتشار على مستوى سوق الشغل في تونس : الانتظار حتى الالتحاق بالقطاع العام.

ويبدو أن الوعد الذي قطعه العقد الاجتماعي التونسي بتوفير مواطن شغل جيدة في القطاع العام قد حول وجهة الاهتمامات لإبعادها عن القطاع الخاص. فقد بينت نتائج أحد استطلاعات الرأي أن ما يقارب 45% من الشباب المتحصّلين على شهادات جامعية يفضلون الحصول على عمل بالقطاع العام. وفي نفس السياق، لا تتجاوز نسبة الشباب الذين يفضلون العمل بالقطاع الخاص 10% وهذه الثغرة في الاهتمامات مرتفعة جدا لدى الشباب مقارنة بجيل أوليائهم. سنة 2012، 55% من العاملين المتخرجين من مرحلة ما بعد الثانوي يعملون بالقطاع العام (57% سنة 2010، 61% سنة 2008). في حين نجد أغلبية العملة المتخرجين من مرحلة ما بعد الثانوي يعملون بالقطاع العام، نلاحظ أن هذه النسبة في تراجع. ويشغل القطاع الخاص 45% من المتخرجين من مرحلة ما بعد الثانوي، مع تنامي الظاهرة. وقد أثبتت آخر الدراسات التي أمتها البنك الدولي أن القطاع الخاص (النزل، الخدمات المالية، النقل والاتصالات) قد ساهم في خلق العديد من مواطن الشغل الموجهة لذوي الكفاءات العالية، مقارنة بالقطاع العام. وأغلبية العاملين بالقطاع الخاص المتخرجين من مرحلة ما بعد الثانوي ينشطون بقطاع الخدمات (67%)، يليه قطاع الصناعة (24%). في حين لا يزال الدور التشغيلي الذي يلعبه القطاع العام يشكل معضلة هامة من وجهة نظر طالبي الشغل، يستوجب على المؤسسات التعليمية أن تعمل على تجاوز مثل هذه الأوضاع بالنهوض بثقافة المبادرة لدى الشباب والعمل على تطوير المهارات التي من شأنها جذب اهتمام القطاع الخاص.

وقد تزامن الارتفاع الحاد في أرقام الانخراط بالتعليم العالي مع بعث عدد من المؤسسات الجديدة والهيكل ذات الصلة مع اعطاء الأولوية للدراسات الأقل تكلفة والأسهل انتشارا. في الوقت الحالي، تشمل منظومة التعليم العالي ثلاثة عشر جامعة عمومية (من بينها واحدة افتراضية) و 198 مؤسسة جامعية بما في ذلك 25 معهد للدراسات التكنولوجية تحت الاشراف المباشر لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وقد عرف القطاع الجامعي توسعا ملحوظا منذ 1986 إذ أنه استقطب سنتي 2012-2013 قرابة 315.513 طالب. وتعتبر المعاهد التكنولوجية ظاهرة جديدة ويعود تاريخ افتتاح أول معهد لسنة 1992. إلا أنه، ومنذ 2009، بدأ العدد الجملي لطلبة المعاهد التكنولوجية في التراجع ليصل الى 27.559 طالب سنتي 2012-2013. وقد شهدت مؤسسات التعليم العالي تطورا سريعا، إذ تمكنت المؤسسات الخاصة، والتي ارتفع عددها الى 44، من استقطاب 6,5 من جملة ال 340.000 طالب المسجلين بالجامعات التونسية.

وقد تمت المصادقة على التشريعات الداعمة لإدراج جملة من شهادات التعليم العالي المتفق عليها غداة مسار بولونيا، إلا أن التنفيذ لم يكتمل بعد. وبالرغم من عدم امضاءها على مسار بولونيا، فقد قررت تونس العمل بنظام أمد: الاجازة (أو ما يعادل الأستاذية)، الماجستير والدكتوراه. وتتمثل الاجازة في 180 رصيذا من نظام الأرصدة المعتمد في الدول الأوروبية (أي ما يعادل 3 سنوات جامعية كاملة) والماجستير في 120 رصيذا (أي سنتين). ولم يكتمل التنفيذ لحد الآن. على سبيل المثال، فنظام الأرصدة المعتمد في الدول الأوروبية معمول به في 75 من المؤسسات والبرامج إلا أنه وفي الواقع، تعتمد الأرصدة على عدد ساعات الدراسة (عدد الساعات التي يقضيها الطلبة في الأنشطة، تحت اشراف الأساتذة، وفق مقارنة معتمدة على الأستاذ) أو مزج بين ساعات الدراسة وحجم العمل المطلوب من الطالب، عوضا عن نتائج دراسة الطالب وفقا لمسار بولونيا.

2. الأهداف التنموية المقترحة

يهدف مشروع التعليم العالي من أجل دعم التشغيلية الى تحسين تشغيلية المتحصلين علي شهادت جامعية وتعزيز التصرف في التعليم العالي، ككل.

3. وصف المشروع

تسمية المشروع

تحسين تشغيلية خريجي الجامعات
التعليق (اختياري)

تسمية المشروع

تحديث التصرف في التعليم العالي
التعليق (اختياري)

4. التمويل (بملايين الدولارات)

| | | | |
|--------|----------------------|-------|-------------------------------|
| 70.00 | التمويل الجملي للبنك | 75.00 | التكلفة الجملية للمشروع |
| | | 0.00 | الفجوة التمويلية |
| المبلغ | | | القروض / الائتمانات / آخر |
| 5.00 | | | القترض |
| 70.00 | | | البنك الدولي للانشاء والاعمار |
| 75.00 | | | المجموع |

5. التنفيذ

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هي الهيكل الحكومي المسؤول عن تنفيذ المشروع، بمساعدة وحدة التصرف في المشاريع. ويستوجب على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الحرص على تحقيق الأهداف المحددة في المشروع والسهر على أنشطة المراقبة والمتابعة والتقييم وتقديم الدعم التقني للجامعات.

6. سياسات الضمانات

| | | |
|----|-----|---|
| لا | نعم | سياسات الضمانات المفعلة في اطار المشروع |
| x | | التقييم البيئي OP/BP 4.01 |
| x | | المساكن الطبيعية OP/BP 4.04 |

| | | |
|---|--|---|
| x | | الغابات OP/BP 4.36 |
| x | | ادارة الآفات OP 4.09 |
| x | | الموارد المادية الثقافية OP/BP 4.11 |
| x | | السكان الأصليون OP/BP 4.10 |
| x | | اعادة التوطين القسرية OP/BP 4.12 |
| x | | سلامة السدود OP/BP 4.37 |
| x | | مشاريع المجاري المائية الدولية OP/BP 7.50 |
| x | | مشاريع في المناطق المتنازع عليها OP/BP 7.60 |

التعليق (اختياري)

7. نقاط الاتصال

البنك الدولي

الاتصال : السيدة نينا أرنولد

الوظيفة : مختصة سامية في التعليم

الهاتف : /5265+3729

البريد الإلكتروني: narnhold@worldbank.org

الاتصال : السيدة كارين بازاني

الوظيفة : مسؤولة عن العمليات

الهاتف :

البريد الإلكتروني: kpezzani@worldbank.org

المقترض

الاسم : وزارة التنمية والتعاون الدولي

الاتصال : السيدة بن نصر

الوظيفة :

الهاتف :

البريد الإلكتروني: s.bennasr@mdci.gov.tn

الهيئة المكلفة بالتنفيذ :

الاسم : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا

الاتصال : السيدة نجلاء رمضان

الوظيفة : مديرة بوحدة التنسيق

الهاتف : 21658478177
البريد الإلكتروني : najlaromdhane@hotmail.fr

8. للمزيد من الارشادات، الرجاء الاتصال :

أنفو شوب

البنك الدولي

شارع H 1818، نيويورك

واشنطن، دي سي 20433

الهاتف : 458-4500 (202)

الفاكس : 522-1500 (202)

موقع الواب : <http://www.worldbank.org/infoshop>